## نائب: الكويت لن تستطيع صدّ الفصائل المسلحة.. والمالكي يهدد باللجوء إلى الأمم المتحدة

# لجنة الأمن والدفاع تستبعد الحل العسكري لإيقاف "مبارك"

تتحه العلاقات العراقية الكويتية إلى طريق مسدود، نظرا لتعنت الجانب الكويتي واستمراره ببناء ميناء مبارك بغض النظر عن مطالبات بغداد بإيقافه، مستفيدة من مساندة بعض الدول لها لا سيما المملكة المتحدة والتي أكد مسؤولون فيها ان للكويت الحق في انجاز هذا المشروع، فضلا عن الصمت الأميركي وتتهم أطراف برلمانية، جهات داخلية بالتعاون مع الكويت لرد الجميل لها لاحتضانها جزءا من المعارضة إبان حكم صدام، وهو ما قالته النائب عن العراقية وحدة الجميلي ي تصريح سابق لـ"المدى والتي اعتبرت فيه جزءا من هذه الجهات المسيطرة على القرار العراقي لا يكترث بالمصلحة الوطنية ويبحث عن المصالح الشخصية وان كان الأمر على حساب العراق

### بغداد/إياس حسام الساموك

وفى تطور جديد، حذر النائب عن الكتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري الكويت من مو اصلة استعداء الشعب العراقي، مبينا أن الفصائل المسلحة العراقية قد تنفذ عمليات عسكرية في جزيرة بوبيان وفي العمق الكويتي في حال تنفيذها لميناء مبارك ، وسيكون عنر الحكومة العراقية بأن هذه الفصائل خارجة على القانون. وقال الشمري في بيان له أمس الجمعة:إن الصلف الذي ظهر عليه الجانب الكويتى عبر التصريحات الإعلامية التى يطلقها مسؤولون حكوميون والتي يستخفون من خلالها بالعلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين واعتمادهم على قوتهم الاقتصادية و المادية ، سيتسبب في تصعيد الموقف بشكل خطير جدا وبشكل قد يجر على الكويت تداعيات لا تدرك خطورتها. وأضَّاف :أن ما يميز الموقف العراقي

هـو الموقف الشـعبي وليسـس الحكومي أو

الرسمى ، والموقف الشعبي يشمل موقف

الجماهير والبرلان وبعض الفصائل والكتائب المسلحة التي أعلنت أنها ستقوم بعمليات عسكرية دفاعا عن العراق من أية تجاوزات كويتية.

وتابع الشمري: إن الموقف العراقى ناجم من أن الكويتيين وعلى مر العصور ارتكبوا حماقات كبيرة في استعداء الشعب العراقي ، مشيرا إلى أن الشعب العراقى شعب حرله تاريخ حافل بالمقاومة والبطولة ، ولا يمكن لدولة بحجم الكويت أن تقف في وجه عشيرة من عشائر العراق ومواجهتها ، ومن هنا لا يمكن لها أن تستخف بالعراق.

وبين :لقد أدركت الحكومة الكويتية أن تهديدات الكتائب والفصائل المسلحة العراقية بتنفيذ عمليات عسكرية في ميناء مبارك وفي عمق الجانب الكويتي هي تهديدات جدية، ولهذا السبب اتخذت الكويت تحوطات أمنية كبيرة في جزيرة

لجنة الأمن والدفاع انتقدت تصريحات الشمري، داعية إياه للابتعاد عما لا يقع

طه "على النواب التصريح بمسؤولية كاملة والابتعاد عن الأحاديث النارية والتي لا تقع ضمن اختصاصهم، وبالتالي

العراقية الكويتية.

يجب اللجوء إلى الحوار بين الدولتين ٰ وقد يفهم من تصريحات لجنة الأمن والدفاع ،ضعف الموقف العراقي والذي استغلته الكويت وتمادت في التعدي على

ضمن اختصاصه، لأنه يؤثر على العلاقات

ويقول عضو اللجنة النائب شوان محمد

رغبتها بقصف المبناء".

بما يتناسب مع المصالح الحزبية الضيقة".

مدى التدهور الاقتصادي في البلد.

وتابع خضير "وجهنا دعوات للمشاركة من خلال مواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي، كما قمنا بالاتصال بالنقابات العمالية بالإضافة إلى عدد من الوجوه

الثقافية في البلد والتي أعربت لنا عن نيتها في المشاركة

بالتظاهرة". وشدد النّاشط على سلمية التظاهرة المقبلة

والتي سـتكون في الجمعة التي تلي عيد الفطر، موضـحا عن تضمنها عدداً من النشاطات المسرحية التي توضح

وعن موقف المتظاهرين في حال امتناع الحكومة عن

توفير المطالب قال الناشط "من المقرر أن يتم نصب الخيام

واستمرار الاعتصام ليلا ونهارا حتى تنفيذ الحكومة

واختتم الناشط حديثه متحمسا "أدعو شرائح الشعب كافة

من عاطلين عن العمل وطلاب جامعيين، أساتدة ومثقفين،

شيوخا وشباب إلى الانضمام بتظاهرة التاسع من أيلول

قحطان عدنان "أن الأمور التي حدثت في البلد من يوم

٢٥ شبباط حتى اليوم انحدرت نحو الأسوأ، كنا نعتقد

أن الحكومة كباقى الدول الديمقراطية ستهتم بمطالب

المحتجين، إلا أنها بدأت بمصادرة حتى حق التظاهر واعتقال المحتجين"، وتابع "كل هذه القضايا تدفعني إلى

التظاهر في يوم التاسع من أيلول، لا بل حتى التحريض

على التظاهر". وأعرب الناشط في شباب شباط على أن

مشكلته ليس مع المالكي كشخص وإنما مع الحكومة، كما

أن الحل ليسى في إقالة هذا الوزير أو ذاك، إن الخلل في

الحكومة التي تغطى على الفساد وتتستر على الفاسدين".

وعن كيفية حماية المتظاهرين في التاسع من أيلول إذا ما

أقدمت الحكومة على قمع المحتجين قال أإن التظاهرة

تحمى نفسها بنفسها وتعرف المندسين من قبل الحكومة،

حيث أننا لسنا بحاجة الإجراءات الحكومية والتي تدعى

حماية المتظاهرين بينما هي في الحقيقة تسعى إلى تكميم

للمطالبة بأبسط الحقوق المغتصبة لهذا الشعب وفي سياق متصل أكد الصحفي والناشط في شباب شباط

ولم يلبث طه أن انتقد الموقيف الحكومي

القصد منها إخافة المليشيات التي أعلنت

وجه عشيرة من عشائر العراق ومواجهتها،

ومن هنا لا يمكن لها أن تستخف بالعراق

السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهة دول الجوار وبالتالي يجب اللجوء إلى الحوار لاسيما وان الكويت لا تحمل أي نوايا عدائية تجاهنا وان التحشيدات العسكرية زوبعة إعلامية

لـ"المدى" أمس أكد "لا نمتلك القوى

الحدود العراقية، إلا أن طه وفي حديث

والذي اعتبره ازدواجيا، وقال عنه "إن الموقف الرسمى كان قويا جدا تجاه مبارك" واخذ التّصعيد يوما بعد يوم، إلا انه ضعيف جدا تجاه ايـران والتي تقطع عنا الأنهار وتقصف الأراضي العراقية دون وجه حق". رئيس الحكومة نوري المالكي والتي

اكدت الكويت انه يعلم مسبقا بمشروع الميناء، خرج أمس بتصريحات هاجم فيها الكويت، مهددا باللجوء إلى الأمم المتحدة

الاقتراب من دمج الصناعة والتجارة

الوزاري في المرحلة الثانية

لإيقاف العمل في ميناء مبارك في حال أدى إلى الإضرار بالعراق، وفيما كشف عن إرسال وفد لدراسة الميناء والاطلاع على حقيقته، أكد أنه تمت معالجة تضارب الأراء بشأن القضية.

وقال المالكي في تصريح صحفي أمس إن العراق طلب رسمياً من الكويت إيقاف العمل بميناء مبارك، إلى حين التأكد من عدم إضراره بالملاحة العراقية، إلا أن الجانب الكويتي لم يرد رسميا على هذا الطلب"، مهدداً بـ"اللجوء إلى الأمم المتحدة وإقامة دعوى قضائية لوقف عمل المشروع

في حال ثبت أنه يسبب ضررا للعراق" وكان العراق طلب، في ٢٧ تموز الماضي، رسمياً من الكويت إيقاف العمل مؤقتاً في ميناء مبارك، لحين التأكد من أن حقوقه في خطوط الملاحبة والإنجار الحر والأمن في المياه المشــتركة لا تتأثر في حــال تم تنفيذً المشروع، إلا أن الكويت أعلنت عن رفض الطلب، معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، كما جددت تأكيدها أن المشروع يقع ضمن حدودها ولا يعيق الملاحة

البحرية في خور عبد الله. وأضاف المالكي أن "الأمم المتحدة أبلغتنا بأن القوانين الدولية تبيح لنا الاستفادة الكاملة من الميناء، بمعنى أن أي انتقاص من الاستفادة الكاملة يعتبر تجاوزا على الحقوق العراقية"، لافتاً إلى أن "مجلس الوزراء أصدر بيانا خلال جلسته المشتركة ثبت فيه حقوق العراق الملاحية، كما أن الكويت رحبت بالأمر".

من جهة أخرى، أكد المالكي أن "مجلس الوزراء قرر إرسال وفد فني برئاسة رئيس هيئة المستشارين وفنيين لدراسة الميناء الكويتي والاطلاع على حقيقته وخرائطه ومراحله، لان الكويت تقول إنه سيكون على ثلاث مراحل، ولكن هناك حديثاً عن وجود مرحلة رابعة ستكون خطرة على حقوق العراق الملاحية"، مبيناً أن "هـذا الوفد سيقدم تقريره إلى مجلس الوزراء خلال يومين أو ثلاثة لاتخاذ

واعتبر المالكي أن "موضوع ميناء مبارك ليس قضية وزارة الخارجية ولا وزارة النقل، بل قضية سيادية"، لافتاً إلى أنه "تمت معالِجة تضارب الأراء حول

و أفاد مصدر ملاحي في الشركة العامة لموانئ العراق، أمس الْأُولْ، بأن السلطات الكويتية فرضت مؤخراً إجراءات أمنية وقائية مشددة حول موقع مشروع ميناء مبارك في جزيرة بوبيان، لافتا إلى أنها تضمنت تكثيف انتشار دوريات قوات خفر السواحل وإلزام القطع البحرية الإنشائية باطفاء مصابيحها خلال الليل.

وقال المصدر، إن "السلطات الكويتية باشرت قبل أيام قليلة فرض إجراءات أمنية مشددة حول موقع إنشاء ميناء مبارك، تضمنت تكثيف تواجد القوات العسكرية على أرض جزيرة بوبيان وانتشار دوريات قوات خفر السواحل في محيطها، وزيادة عدد أبراج الحراسة في موقع المشروع"، مبيناً أن "الإجراءات شُملت أيضاً فرض حالة (التعتيم الليلي)، بحيث لم تعد القطع البحرية الإنشائية الراسية في موقع المسروع تشغل أنظمة

الإنارة خلال الليل".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشيف عن اسمه، أن "القطع البحرية الإنشائية في موقع إنشاء الميناء ارتفع عددها في الأسبوع الحالي إلى ٢٠ قطعة، غالبيتها كبيرة الحجم ومنها سفينة ضخمة متخصصة بدق وترسيخ الركائز الكونكريتية والمعدنية الخاصة بالأسس، إذ أنها مجهزة بعدد من الأذرع والرافعات العملاقة فضلا عن معدات إنشائية ثقيلة". ولفت المصدر إلى أن "المشروع أصبحت معالمه واضحة لطواقم السفن التي تسلك قناة خور عبد الله المؤدية إلى الموانئ العراقية، خاصة بعد أن تم إنشاء جدار بحري من المفترض أن يحتوي لاحقاً على أرصفة لرسو السفن"، معتبراً أن "تسارع وتيرة العمل في المشروع لا توحي بوجود أي رغبة لدى الجانب الكويتي بوقف

### قد تتحول الاحتجاجات إلى اعتصامات تحت نصب الحرية شباب التظاهر يتوعدون المسؤولين في الـ ٩ من أيلول



### بغداد/ احمد الموسوي

ارجع محللون سياسيون رفع الشباب لسقف مطالبهم في تظاهراتهم المقبلة إلى إهمال الحكومة للمطالب السابقة، منوهين إلى إمكانية تعدد صور الاحتجاجات خلال الشهر

المقبل والتي قد تصل إلى اعتصامات مفتوحة. شهدت ساحة التحرير أمس تظاهرات لعدد من المجاميع الشبابية الذين تنوعت مطالبهم، فمنهم من دعا إلى إعدام منفذي عرس الدجيل ومطالبة الحكومة العراقية بالضغط على الكويت لإيقاف ميناء مبارك، بينما حملت مجاميع أخرى من الناشطين في مجال حقوق الإنسان الحكومة العراقية ورئيسها مسؤولية الفساد في مؤسسات الدولة والفشل في توفير ابسط الخدمات، كما وأعلنِت هذه المجاميع عن بدء مهلة للحكومة مدتها ٣٠ يوماً طالبت فيها خلالها إعلان الاستقالة، وبينت هـذه المجاميع على أنها تحشد لتظاهرة كبيرة شبيهة بتلك التي جرت في ٢٥ شــباط من السنة الحالية عند انتهاء مهلة الثلاثين يوم في

التاسع من أيلول المقبل. وأكد الباحث والمحلل السياسي حيدر سعيد على أن المجاميع الشبابية اتفقت على رفع سقف المطالب بعد أن ضربت الحكومة المطالب السابقة عرض الحائط.

وفى اتصال هاتفي أجرته المدى يوم أمس تحدث سلعيد أن اغلب المجاميع الشبابية والتي تتظاهر في ساحة التحريس اتفقت فيما بينها على رفع سقف المطالب، أن التظاهر تحت سقف هذا المطلب ليسن من الضرورة

أن يطيح بالحكومة الحالية الاانه سوف يعمل على سحب جزء من شرعيتها الشعبية"، وتابع سعيد "عملت الحكومة على خلق تظاهرات بمطالب غير حقيقية في المكان نفسـه وذلك لسحب الزخم من التظاهرات الشبابية، وبالتالى اعتقد أن المجاميع الأن تفكر في إيجاد حل لتلافي هذا الإجراء الحكومي". وعن إمكانية الاستجابة للمطالب الشعبية تحدث سعيد عن "إن المتظاهرين في بعض الأحيان يرفعون شعارات ومطالب يعرفون مسبقا بأنها لن تتحقق ولكنهم من خلال ذلك يعبرون عن رؤيتهم

الخاصة وموقفهم من الأوضاع التي يعيشها المحتجون"

واعرب الباحث والمحلل السياسي عن اعتقاده بان "من

المكن أن نشهد صورا جديدة للاحتجاج كالاعتصام وأكد قحطان" اننا سوف نسعى إلى إدامة الاعتصام ليلا والإضراب في الشهر المقبل حيث أن التظاهر ليس هو متصلا بالنهار، إلا أن هناك الكثير من العقول البعثية الوجه الوحيد للاعتصام". والتي ستقبل كما فعلت في المرة السابقة على دفع مندسين وعلى الجانب الأخر، أكد ناشـط حقوقي في لجنة تنسيق داخل الاعتصام ليلا بطعن المحتجين بالسلاح الأبيض لحراك الشعبي يوسف خضير عن بدء اغلب المجاميع تحت مرأى الشرطة والقوى الأمنية من دون أن تتحرك الشبابية الناشطة بالتحشيد لتظاهرة مرتقبة بتاريخ هذه القوى لحمايتنا". التاسع من الشهر المقبل وهو موعد انتهاء مهلة الثلاثين

يذكر أن العاصمة بغداد وعددا من المدن العراقية الأخرى يـوم، وفي لقـاء أجرتـه المدى يـوم أمس تحدث الناشيط تهيأت اغلب المجاميع في ساحة التحرير للتحشيد نظمت منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات اجتاحت أنحاء البلاد للمطالبة بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد لتظاهرة ضحمة شبيهة بتلَّك التي جرت في ٢٥ شباط، المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة والأسباب التي تدفعني إلى ذلك هي الفساد الخيالي الذي الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل يستشري في كافـة أجهـزة الدولـة وفشـل الحكومـة في محاربته، لا بل أنها تسعى في الغالب إلى تغطية الفاسدين

### بغداد/ المدي

أكد المستشار القانوني لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الجمعة، أن الية الترشيق الوزاري بمرحلتها الثانية لم تحدد بعد الوزارات التي سيشملها الاندماج في ما بينها ، فيما استبعد نائب مستقل إمكانية تحقيقه خلال الفترة المقبلة، متهما قادة الكتل السياسية بعدم الإيفاء بالالتزامات تجاه ناخبيهم. وكانت مصادر في الحكومة العراقية قد أعلنت في وقت سابق عن دمج وزارة الاتصالات مع هيئة الاتصالات، ووزارتي الصناعة والتجارة، ووزارتي الزراعة والموارد المائية، ووزارتي التعليم العالى والتربية. وقال فاضل محمد جواد لوكالة ح. كر دستان للأنداء إن "ألية الترشيق الوزاري بمرحلتها الثانية لم تحدد،مؤكداً أن " الذي . يحدد عملية الترشيق بمرحلتها الثانية هو

مجلس الوزراء". وأضاف أن "هـذا الملف لم يتم تداوله ولم تحدد بعد الوزارات التي ستكون مشمولة بعملية الترشيق الوزاري والتي ستدمج وفق رؤية حكومية مشتركة وحسب حاجة الدولة للترشيق ".

المستشار القانوني، قال أيضا "لا توجد معوقات قانونية لدمج وزارتى الصناعة والتجارة بوزارة واحدة تدير القطاع التجاري والصناعي وتدعم القطاع الخاص وفق قانون تعده الحكومة لتنظيم عملها والتنسيق في ما بينها".

وأضاف أن"الحكومة العراقية ستعمل على معالجة المعوقات الفنية التى تعيق عملية دمج الوزارتين خلال المرحلة المقبلة"، منوها بأن "مرحلة الترشيق الثانية ستشهد اندماج وزارتى التجارة والصناعة لتدار وفق رؤية واحدة تنظم الأعمال الصناعية والتجارية في البلاد".

من جانبه، أشار النائب زهير الأعرجي إلى أن الخطوة الثانية من الترشيق ستشهد خلافات كبيرة بين الكتل السياسية، موضحا أن إلغاء وزارات الدولة مرّ بسهولة لان اغلب الكتل السياسية كانت متفقة عليه ولا توجد أية مشكلة فيها والتجاوب كان كبيرا

بين رئيس الوزراء من جهة، والبرلمان من

الكتل تبحث عن آلية للترشيق

الاعرجي وفي تصريح لـ"المدى" أمس قال إن دمسج السوزارات لاسسيما تلك التسى تفتقر لقانون كالبلديات أمر صعب في هذه المرحلة لانها مرتبطة بالاستحقاقات السياسية، وان اللجوء الى هذه الامر في هذه الفترة بالتحديد يعني فتح الباب امام سلسة من الصراعات السياسية، متوقعا "من المكن التطرق للمرحلة الثانية من الترشيق بعد حسم المجلس الوطني للسياسات العليا والوزارات الامنية".

ويتين مما قاله الاعرجي أن قادة الكتل السياسية تؤجل التباحث بأحد أهم مطالبات الشبعب العراقي ما بعد الانتهاء من الاستحقاقات والترضيات الشخصية، ويعلق النائب المستقل أقادة الكتل لم توف مع نواب قوائمها فكيف لها تنفيذ ما يطالب به الشعب العراقي، وان المواطن يشعر بإحباط كبير تجاه الكتل السياسية والحكومة بعد معرفتهم بزيف الادعاء".

وأقسر مجلس النواب العراقى نهاية الشهر الماضى ترشيق حكومة المالكي بإلغاء وزارات الدولة الـ ١٢ باستثناء وزارات الدولة لشؤون المرأة وشؤون مجلس النواب وشؤون المحافظات.

وتوجه المالكي إلى تقليص عدد وزاراته المكونة أساسا من ٢٤ وهو العدد الأكبر في تاريخ الحكومات العراقية، بعد أن واجه انتقادات واسعة من قبل المواطنين الذين خرجوا بتظاهرات حاشدة للمطالبة بتوفير الخدمات. كشف ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، في وقت سابق ، عن ثلاث اليات أمام رئيس الوزراء لترشيق حكومته.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني إن "أمام رئيس الوزراء ثلاث أليات قد يعتمد أحداها لترشيق

و أوضَّح الحساني أن "أولى هذه الآليات أن يقدم بعض الوزراء الذين لهم حقائب وزارية من دون أن تناط بهم مسؤوليات خدمية،

استقالتهم إلى مجلس النواب" وهو ما تم في وقت سابق حيث صوّت على إلغاء جميع وزارات الدولة باستثناء وزارتين واحدة لشوون المرأة والثانية لشوون مجلس

وتابع الحساني "والآلية الثانية أن تقدم الحكومية استقالتها ويعيد المالكي تشكيل حكومًـة جديدة تعتمد مبدأ الترشيق، وهذا أمر مستبعد في الظروف الحالية، أما الآلية الثالثة تعتمد على مبدأ التوافق الوطني وإشراك جميع الكتل السياسية في الترشيق

يذكر أن عملية الترشيق تكون على مرحلتين، إحداهما تشمل إلغاء مجموعة من وزارات شـؤون الدولة، والمرحلة الثانية إلغاء ودمج بعض الوزارات.

وكان وزيـر الدولة للشـؤون الخارجية على الصجري، طالب في الأسبوع الماضي، بإلغاء قرار الترشيق الوزاري، وفي حين اعتبر أن المجلس يعد منافيا لمبدأ الترشيق، أشار إلى أن وزارته تعتزم تقديم دعوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية بهذا الشأن.

وقال الصبحري في وقت سابق إن "سعي الكتل السياسية واتفاقها لإقرار وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية يعد فعلا منافيا لمبدأ الترشيق الوزاري ودوافعه الذي تبنته الكتل النيابية والقوى السياسية مؤخرا"، معربا عن استغرابه من "ترشيق وزارات الدولة التى تقدر ميزانيتها بمليونى دولار وتشكيل هيئة غير دستورية تتمثل بمجلس السياسات الذي تقدر ميزانيته بستة ملايين دولار سنويا".

واعتبر الصجري أن "هذا الأمر لعبة سياسية وعملية مجاملة وإرضاء كتل على حساب المال العام"، مطالبا "مجلس النواب بإلغاء قرار الترشيق في جلسة إقرار مجلس السياسات الإستراتيجية"

وتساءل الصجري "إذا كان أمر مجلس السياسات محسوما ضمن اتفاقية أربيل، فإن كل الوزراء في حكومة الشراكة الوطنية أيضا جاءوا إثر اتفاقية كونهم يمثلون مكونات وقوى شعبية وسياسية".